خـــــــــاتـــمـــــة

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

obeikan.com

أولاً: النتائج

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الواردة بالمقدمة، وذلك على النحو التالى :-

السؤال الأول: ما أبرز تجارب الدول العربية والأجنبية فى إعداد وإصدار الببليوجرافيات الوطنية الجارية فى البيئة الإلكترونية؟

وقد أمكن التوصل إلى أبرز تلك التجارب من خلال تقييم الببليوجرافيات الوطنية الجارية لست وعشرين دولة وفقا للعناصر الأساسية السبعة للتقييم، حيث تبين الآتى :-

- **مقومات الإصدار**

- استجابة الدول محل الدراسة إلى توصيات المؤتمر الدولي المعنى بالببليوجرافيات الوطنية لعام ١٩٧٧ والمؤتمر الدولي للخدمات الببليوجرافية الوطنية (ICNBS) لعام ١٩٩٨ بشأن نشر الببليوجرافيات الوطنية إلكترونيا، وأن تكون البيانات الببليوجرافية الوطنية جزءا من قاعدة بيانات دولية، وكذلك تعزيز النظم الببليوجرافية الوطنية في البلدان التى ليس لديها قدرة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، وقد تأخرت دار الكتب فى إصدار "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية عام ٢٠١٢ فى شكل إلكترونى على الرغم من أنها أقدم الببليوجرافيات.

- تفاوت مدة تحديث الببليوجرافيات الوطنية من دولة لأخرى وفقا لأشكال صدورها، حيث تُحدّث الببليوجرافية الصادرة فى شكل قاعدة بيانات (يوميا فى اثنتى عشرة دولة- شهريا فى دولة استونيا- مرتان فى العام فى دولة أيسلندا- سنويا فى دولة سويسرا)، وتحدّث الصادرة في شكل ملف (pdf) كل ستة أشهر في دولة العراق وسنويا في دولة الأردن، أما الصادرة في شكل قرص مدمج أو قرص فيديو رقمي فإنه يتم تحديثها مرتين سنويا فى دولة سنغافورة. وبالنظر إلى دول أخرى يتبين أنه يتم التحديث وفقا لشكل أوعية المعلومات (أسبوعيا لملفات مارك للمنفردات وقوائم(HTML) ومرتان سنويا لملفات مارك للمسلسلات فى دولة اليابان- أسبوعيا للكتب والدوريات وكل ستة أسابيع لمصادر أخرى فى دولة أسكتلندا).

- لا تزال المكتبة الوطنية هي الوكالة المسئولة عن إصدار الببليوجرافية الوطنية فى االدول الست والعشرين محل الدراسة، حيث تتولى مسئولية الضبط الببليوجرافي الوطني. كما يتضح أن ثمة تعاون بين المكتبات الجامعية في دولتي جنوب أفريقيا وأيسلندا والمكتبة الوطنية لهما في إصدار ببليوجرافياتهما الوطنية الجارية الإلكترونية، ومن ثم تحقق أحد مبادئ الإفلا في إسناد وظيفة المكتبة الوطنية في إصدار الببليوجرافية الوطنية إلى مكتبة مؤسسة أخرى.

- ما زالت الببليوجرافيات الوطنية تصدر لبعض الدول في شكل مطبوع أو ورقى على الرغم من توقف هذا الشكل عن الصدور في دول أخرى بمجرد ظهور ببليوجرافياتها الوطنية في شكل إلكتروني، كما أن أكثر وسائط المعلومات أو الأشكال الإلكترونية التي ظهرت من خلالها الببليوجرافيات الوطنية محل الدراسة هى ملفات PDF وذلك فى اثنتي عشرة دولة، والآخر قاعدة بيانات ببليوجرافية على شبكة الإنترنت لاثنتين وعشرين دولة. وهناك أشكال أخرى صدرت من خلالها الببليوجرافيات الوطنية لم تشر إليها توصيات المؤتمر الدولي للخدمات الببليوجرافية الوطنية (ICNBS) لعام ١٩٩٨.

- يظل الإيداع القانوني أفضل الطرق، حيث تقوم المكتبات الوطنية من خلاله بجمع وحفظ الإنتاج الفكري الوطني لها، ويتضح ذلك من خلال التشريعات التى تقضى بالإيداع القانونى فى أربع وعشرين دولة، أما عن دولتي التشيك وسويسرا فيتم ذلك وفقا لاتفاقيات أو ترتيبات خاصة بذلك، بالإضافة إلى وجود تشريع منفصل للإيداع القانوني تستند إليه المكتبات الوطنية لست عشرة دولة في جمع وحفظ أوعية الإنتاج الفكري الوطني.

- ارتفاع عدد الدول التي تغطى تشريعات الإيداع القانوني لها المصادر الإلكترونية حيث بلغ عددها عشرون دولة، وفى الوقت ذاته تُوجد محاولات لبعض الدول لمراجعة ومناقشة إمكانية تغطية تشريعاتها أو اتفاقياتها للإيداع القانوني للمصادر الإلكترونية، وذلك فى دولتين (أستراليا التي يلاحظ فيها تغطية المصادر الإلكترونية في تشريعات الإيداع القانوني في بعض ولاياتها وأقاليمها – باكستان).

- زيادة عدد النسخ التي تودع بالمكتبات الوطنية لاثنتي عشرة دولة، حيث تجاوزت الحد الأدنى للإيداع وهو نسختان، الأمر الذى يجعل الناشرين مترددين في إيداع النسخ المطلوبة منهم خاصة إذا كان إنتاجها مكلفا بالنسبة لهم، وفى المقابل لا تتحقق لهم أية منافع تجارية.

- تفرض تشريعات المكتبات الوطنية لست عشرة دولة عقوبات على عدم الإيداع القانوني متمثلة فى فرض غرامات مالية على الناشرين، وعلى الرغم من ذلك فقد لوحظ أن هذه العقوبات غير مجدية، إذ يحصل الناشرون على أرقام الإيداع وبطاقات الفهرسة أثناء النشر. وعلى الجانب الآخر لا تتوافر لدى المكتبات الوطنية آليات أو أحكام لتطبيق تشريعات الإيداع القانوني مما يؤثر على ظهور التسجيلات الببليوجرافية الوطنية في التوقيت المناسب.

- تنص بعض تشريعات الإيداع القانوني على مدة محددة يقوم خلالها الناشرون بإيداع النسخ المطلوبة منهم، حيث يتم الإيداع فعليا وفق هذه المدة فى ست مكتبات وطنية فقط، ويحدث عكس ذلك في كل من مكتبة مجلس البحوث الوطنية الكندية ودار الكتب والوثائق القومية المصرية الأمر الذي يؤثر سلبا على ظهور المطبوعات بالببليوجرافية الوطنية في نفس سنة نشرها.

- تعتمد بعض المكتبات الوطنية على برامج الإيداع الطوعي للمصادر الإلكترونية إلى جانب تغطية تشريعاتها الإيداع القانوني لتلك للمصادر، وذلك فى سبع دول، بينما تعتمد المكتبات الوطنية لثلاث دول هى (أستراليا – سنغافورة – سويسرا) على الإيداع الطوعي فقط في الحصول على المصادر الإلكترونية.

- **معايير اختيار المصادر**

- لا تزال بعض أوعية المعلومات غير الإلكترونية تلقى اهتماما كبيرا من جانب المكتبات الوطنية وظهورها بالببليوجرافية الوطنية، حيث تحتل الكتب والنشرات المرتبة الأولى بنسبة ١٠٠% تليها الدوريات بنسبة 96.15% ثم الصحف بنسبة 76.92% والخرائط 69.32% والمطبوعات الحكومية 61.53% والتسجيلات

الصوتية بنسبة 65.38% والأفلام العلمية والثقافية والتسجيلات المرئية 57.69% والرسائل الجامعية والنوت الموسيقية شغلتا نفس النسبة 46.15%، بينما نجد انخفاضا فى نسبة إدراج أنواع أخرى من أوعية المعلومات غير الإلكترونية نظرا لقيام بعض المكتبات الوطنية بإنشاء قواعد بيانات ببليوجرافية منفصلة لبعض هذه الأنواع التى توليها اهتماما خاصا.

- تحتل الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية المرتبة الأولى بين أوعية المعلومات الإلكترونية التي تظهر ببعض الببليوجرافيات الوطنية المدروسة، حيث شغلت نسبة مرتفعة 61.53% تليها المواقع الإلكترونية بنسبة 26.92% ثم قواعد البيانات على الخط المباشر بنسبة 11.53%.

- ويشير ذلك إلى وجود بعض القضايا المتعلقة بطبيعة المصادر الإلكترونية متمثلة في (معايير الاختيار وطرق الإتاحة وإمكانية الاستخدام وتكاليف الإعداد الفني والمحافظة عليها... إلخ)، مما يدفع المكتبات الوطنية إلى وضع هذه القضايا في الاعتبار وذلك لاتخاذ القرار بشأن ما ينبغي أن يدرج بالببليوجرافيات الوطنية.

- إتاحة سبع مكتبات وطنية المصادر الإلكترونية لمستفيديها مجانا وهى نسبة تزيد قليلا عن إتاحتها بمقابل مادي –ومجانا أيضا– في ست مكتبات وطنية، خاصة أن الأصل هو تقديم المكتبة الوطنية خدماتها بالمجان لكل فئات المستفيدين، إلا أن هناك بعض التوجهات لإتاحة المصادر الجديدة بمقابل مادي لفترة محددة ثم مجانا بعد انتهاء هذه المدة.

- انخفاض نسبة الوصول للمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد عبر استخدام الشبكات الحاسوبية عن الأخرى المتاحة عبر وسيط مادي، وفى المقابل نجد تفضيل عشر مكتبات وطنية للوصول إليها بكلا الشكلين.

- اهتمت ثماني مكتبات وطنية بتحديد معايير اختيار المصادر الإلكترونية التي يتم إدراجها في الببليوجرافيات الوطنية الإلكترونية الجارية.

- تحتل برامج التطبيقات/ البرمجيات المرتبة الأولى من فئات مصادر المعلومات الإلكترونية المستبعدة من الاختيار، والتي يتم إدراجها بالببليوجرافيات الوطنية، تليها الألعاب، ثم كل من غرف الدردشة وملفات الكوكيز ورسائل البريد الإلكتروني ومجموعات الأخبار. وعلى الجانب الآخر نلاحظ استبعاد كل من الصحف الإلكترونية من الاختيار لإدراجها بالببليوجرافية الوطنية الماليزية وذلك على الرغم من وجود الصحف المطبوعة بها، كما تستبعد الرسائل الجامعية الإلكترونية من الببليوجرافية الوطنية البريطانية وكذلك الشكل المطبوع منها، وتضاف البوابات والمدونات إلى الفئات الأخرى المستبعدة من الببليوجرافية الوطنية للاتفيا. وقد لوحظ عدم وضوح الفئات الأخرى من المصادر الإلكترونية المستبعدة من الببليوجرافيات الوطنية لأربع دول تفصيليا والتعبير عنها بمصطلحات عامة.

- تصدر المكتبات الوطنية فى تسع دول قرارات بهدف حل مشكلة اختفاء العديد من المصادر على شبكة الإنترنت أو عدم صلاحية بعض المواقع الإلكترونية وذلك بتخصيص مواقع إلكترونية هى عبارة عن أرشيف وطني لتلك المصادر.

- يُوجد شكلان لأسلوب الإيداع الإلكتروني الذي تستخدمه المكتبات الوطنية –لعشر دول– لتجميع مصادر المعلومات، الأول عبارة عن استمارات في صيغة (rtf،word،pdf) للمصادر المطبوعة والمواد السمعية والبصرية والمواد الخرائطية والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وإرسالها عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني للمكتبة الوطنية وهو الأكثر استخداما وانتشارا، أما الأسلوب الثاني فيتمثل فى تسجيل المصادر الإلكترونية المتاحة عبر شبكة الإنترنت مباشرة عبر موقع مخصص للإيداع.

- اهتمام بعض المكتبات الوطنية لأربع دول بإدراج كل المصادر الإلكترونية التي تحصل عليها في ببليوجرافياتها الوطنية سواء كانت تقتنيها بالفعل أو لا وذلك لتلبية احتياجات مستفيديها.

- اعتماد عدد قليل من المكتبات الوطنية على مواقع إلكترونية معينة في تجميع المصادر على شبكة الإنترنت، وذلك فى ثلاث دول، حيث يُمكنها ذلك من اتخاذ قرار بإدراج تلك المصادر بالببليوجرافيات الوطنية أو استبعادها، وذلك اعتمادا على تقنيات الاختيار الإلكتروني.

• وصف المصادر

- ارتفاع عدد المكتبات الوطنية التي تُصدر ببليوجرافياتها الوطنية بمعزل عن الفهرس الإلكتروني لها وذلك كقاعدة بيانات ببليوجرافية متاحة عبر موقع إلكتروني مستقل فى اثنتى عشرة دولة، أو تتاح هذه القاعدة في المكتبات الوطنية لثلاث دول من خلال موقع الفهرس الإلكتروني الموحد (OPAC)، أو في شكل ملف PDF لببليوجرافيات خمس دول، بينما تُعد الببليوجرافيات الوطنية جزءا من الفهرس الإلكتروني فى ست دول ولا يوجد أي اختلاف بينها على الإطلاق.

- إمكانية الوصول إلى جميع البيانات الببليوجرافية الواردة ببعض الببليوجرافيات الوطنية المدروسة من خلال البحث فى الفهرس الوطني الإلكتروني، وذلك على الرغم من صدورها منفصلة عنه.

- ارتفاع نسبة المكتبات الوطنية التي تتضمن ببليوجرافياتها الوطنية وفهارسها ذات البيانات الببليوجرافية لبعض مصادر المعلومات، حيث يعد ذلك مؤشرا جيدا على توحيد بيانات الوصف وتقليل تكاليف الإعداد الفني لتلك المصادر، إلا أنه في أحيان كثيرة يتم فهرسة المصدر مرتين في مقابل مصادر أخرى لم يُعد لها بعد تسجيلة ببليوجرافية على سبيل المثال فى نشرة الإيداع المصرية.

- غياب توجه المكتبات الوطنية بالدول العربية محل الدراسة نحو تطبيق نموذج المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية الذي يعد أحد مكونات المعيار الجديد للفهرسة RDA، وذلك خلفا لاستخدامهم الواسع لقواعد الفهرسة لأنجلو– أمريكية AACR2. إذ دائما يأتي التغيير في مجتمع المكتبات والمعلومات العربي بعد وقت طويل، وينطبق الأمر كذلك على دولتي قارة أفريقيا.

- تبين أن قواعد الفهرسة الأنجلو– أمريكية تحتل المرتبة الأولى في الاستخدام بين المكتبات الوطنية محل الدراسة بنسبة مرتفعة جدا، ومن المتعارف عليه أنها الأكثر استخداما وانتشارا على مستوى العالم خاصة بالمكتبات العربية.

- إن خطط التصنيف الأكثر استخداما بالمكتبات الوطنية هى خطة تصنيف ديوى العشري، ثم التصنيف العشري العالمي، وأخيرا تصنيف مكتبة الكونجرس، حيث تعد تلك النظم الأكثر شهرة.

- وأما عن قوائم رؤوس الموضوعات، فتستخدم ثلاث عشرة مكتبة وطنية القائمة الأكثر شهرة أيضا وهي قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس، ومن بينها دار الكتب المصرية، وذلك للمجموعات الأجنبية فقط. وعلى الجانب الآخر نجد أن المكتبات الوطنية للدول العربية المدروسة تلجأ في وصف المجموعات العربية إلى ثلاث قوائم هي (قائمة رؤوس موضوعات الخازندار – قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى – قائمة رؤوس الموضوعات العربية القياسية للمكتبات ومراكز المعلومات وقواعد البيانات).

- قيام المكتبة الوطنية بدور الهيئة المسئولة عن منح الترقيمات المعيارية الدولية لاثنتين وعشرين دولة. حيث توجد طريقتان تتبعهما المكتبات الوطنية أو الهيئات الأخرى في منح الناشرين الأرقام المعيارية، تتمثل الأولى في استمارات متاحة عبر شبكة الإنترنت online application، وتتمثل الثانية فى استمارات متاحة في صيغة ملف (PDF or Word form) يتم إرسالها عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو طباعتها وتسليمها مباشرة للهيئة الوطنية.

- متابعة المكتبات الوطنية لاثنتى عشرة دولة تطوير المعرفات أو الأرقام المعيارية خاصة بالنسبة للمعيار الدولي للرقم المسلسل (ISSN–L)، مع ملاحظة أن المكتبة الوطنية لجنوب أفريقيا لا تمنح كلا من الترقيم الدولي للأعمال الموسيقية والترقيم الدولي للتسجيلات(ISRC) ويقتصر الأمر على زيارة المواقع الإلكترونية لمزيد من المعلومات حولهما، وينطبق الأمر نفسه على المركز الإسرائيلي للمكتبات، فهو غير مسئول عن منح الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN–L / ISSN ويمكن الاتصال

مباشرة مع المركز الدولي ISSN. وذلك في مقابل استمرار تقديم الكثير من المكتبات الوطنية المعرفات الثلاث (ISBN,ISSN,ISBN) وذلك بنسبة 88.46% في ثلاث وعشرين دولة.

- قلة عدد المكتبات الوطنية التي استخدمت رقم الببليوجرافية الوطنية (NBN) وقد يرجع ذلك إلى عدم اعتماده بعد كمعيار رسمي وأيضا لعدم وضوح أهميته والغرض منه، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تسجيل ملايين من أرقام الببليوجرافية الوطنية كاسم موحد للمصادر URN خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٩.

- سعت أربع عشرة مكتبة وطنية نحو المبادرات الدولية للضبط الاستنادى الآلي –وهى نسبة ضعيفة– وذلك رغم أهميته في توفير نقاط إتاحة مناسبة للمتطلبات البحثية للمستفيد. ويشير ذلك إلى أن عملية الضبط الاستنادى ما زالت تتم بطريقة تقليدية في بعض المكتبات الوطنية خاصة في الوطن العربي.

- اهتمام المكتبات الوطنية لإحدى عشرة دولة بمبادرات توافق المعايير الببليوجرافية مع معايير الويب الدلالي، وقد يرجع ذلك لاستخدامها بالفعل لقواعد الفهرسة لوصف المصادر وإتاحتها RDA ونموذج المتطلبات الوظيفية للتسجيلات الببليوجرافية FRBR، وسعى بعضها نحو التطبيق، وذلك لأن FRBR يعد تعبيرا دلاليا عن العلاقات بين المواد والكيانات الواردة في فهرس المكتبة، وينطبق الأمر كذلك على كافة قواعد البيانات الببليوجرافية الوطنية لتلك الدول.

- عدم اهتمام بعض المكتبات الوطنية المسئولة عن إصدار الببليوجرافيات الوطنية بتحديد مستويات الميتاداتا التي تدعم اكتشاف مصادر المعلومات خاصة الإلكترونية. وقد خلطت بعض المكتبات الوطنية بين الفهرسة والميتاداتا باعتبار كل من (UNIMARC , MARC XML , MARC 21) من معايير الميتاداتا.

- **الوظائف والواجهات**

- تنوعت أساليب صياغة الاستفسار بالببليوجرافيات الوطنية الجارية الإلكترونية المدروسة، فبالإضافة إلى الأساليب الخمس المستخدمة هناك طرق أخرى اتبعتها

ببليوجرافيات أربع دول –من بينها مصر– متمثلة فى الاستعراض (هجائيا بالعناوين – زمنيا– موضوعيا وفق الأقسام العشرة لتصنيف ديوى العشرى).

- اهتمام المكتبات الوطنية لثمانى دول بتحديد السمات الواجب توافرها لعرض النتائج حتى تكون واضحة وذات صلة مباشرة باحتياجات المستفيدين.

- إمكانية حفظ النتائج للمستفيد من خلال طريقتين: تتمثل الأولى فى الطباعة المباشرة، والطريقة الثانية تتمثل فى إمكانية حفظ التسجيلات في ملف يعتمد بشكل خاص على الاستخدام المستقبلي المتوقع لها، حيث يمكن استخدام كلتا الطريقتين فى بعض الدول محل الدراسة. ورغم من توافر كلتا الطريقتين بالنظام الآلي سيمفونى الذي تظهر من خلاله الببليوجرافية الوطنية المصرية إلا أنها غير مفعلة.

- تحقق فى عرض النتائج للمستفيد ظهور جميع الحقول في التسجيلات الببليوجرافية الوطنية لست عشرة دولة، وإمكانية حصول المستفيد على البيانات الببليوجرافية لأي مصدر بأكثر من صيغة للاستشهاد المرجعى فى ثلاث دول، وذلك رغم أهميتها، حيث تعد من أكثر الأمور التي تمثل للباحثين عائقا وتشكل صعوبة بالغة في صياغتها بشكل سليم، بالإضافة إلى توفير الارتباطات التشعبية لتمكين الوصول المباشر للمصدر نفسه أو المصادر ذات الصلة، وذلك بالتسجيلات الببليوجرافية لسبع دول فقط.

- إهمال المكتبات الوطنية لتعليمات المساعدة المتاحة للمستفيدين، حيث يرى العاملون بوحدة الحاسب الآلي بدار الكتب المصرية عدم وجود ضرورة للمساعدة بقاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية، بالإضافة إلى أنها غير مفعلة في الوقت الحالي لخدمة المستفيدين.

- اهتمام المكتبات الوطنية لأربع وعشرين دولة ببعض الأشكال المعيارية ببليوجرافياتها الوطنية وذلك حتى يتحقق التوافق في البيانات من مكتبة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، أما بروتوكولات الاتصال فهى مستخدمة فى ثمانى عشر دولة، حيث يمكنهم استرجاع قواعد البيانات الببليوجرافية على الإنترنت والوصول إلى مصادر المعلومات الإلكترونية.

• **الإفادة والمستفيدون**

- انخفاض اهتمام المكتبات الوطنية المسئولة عن إصدار الببليوجرافيات الوطنية بتحديد فئات المستخدمين لها، حيث ذكرت فى بعض الببليوجرافيات بإيجاز كما هو الحال فى نماذج التسجيل بقسم الببليوجرافيا بالإفلا، وأحيانا أخرى يعتبر المستخدمون للفهرس الإلكتروني للمكتبة الوطنية هم أنفسهم مستخدمى الببليوجرافية الوطنية، خاصة إذا كانت جزءا من الفهرس، وذلك بالببليوجرافية الوطنية السويسرية. بالإضافة إلى انخفاض الاهتمام بالتعرف على المتطلبات البحثية للمستخدمين، وكذلك اختلاف تلك المتطلبات ببعض الببليوجرافيات الوطنية عن تلك التي توصل إليها الفريق العامل بقسم الببليوجرافيا بالإفلا.

• **شكل الإصدار**

- عدم وجود خطط مستقبلية لدى بعض المكتبات الوطنية بشأن إعادة استخدام التسجيلات الببليوجرافية المنتجة لها فى نواحٍ أخرى، وذلك لتحقق عائدا ماديا منها خاصة أنها تتيح تلك التسجيلات للمستفيدين من الببليوجرافية الوطنية مجانا.

- يرى العاملون بقسم الببليوجرافيا بدار الكتب والوثائق القومية المصرية أن صدور نشرة الإيداع في شكلها المطبوع، خاصة بعد توقفها عن الصدور في هذا الشكل، أفضل وأكثر استخداما من صدورها في شكل قاعدة بيانات ببليوجرافية على شبكة الإنترنت، حيث ما زالت بعض فئات المستفيدين تفضل استخدام الإصدارات المطبوعة عن الإلكترونية، وهذا الأمر يطرح تساؤلا هو: هل تتخذ المكتبات الوطنية قرار الإبقاء على إصدار الشكل المطبوع إلى جانب الأشكال الإلكترونية مراعاة لهم؟

- عدم اهتمام المكتبات الوطنية بقياس فعالية الببليوجرافيات الوطنية المعنية بإصدارها، وذلك من خلال معرفة النسبة المئوية للإنتاج الفكري الوطني الذي تغطيه هذه الببليوجرافيات، وأيضا حساب تكلفة الإنتاج والإعداد لها، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالترويج والتسويق لبعض الببليوجرافيات وعدم وجود خطة تسويقية متبعة فى هذا الشأن.

- عدم استخدام البيانات الببليوجرافية المقدمة من جانب الناشرين لإنشاء تسجيلات أولية تنشر في الببليوجرافيات الوطنية فى بعض الدول على الرغم من وجود برنامج للفهرسة أثناء النشر بها. وعلى الجانب الآخر توجد ثلاث دول ليس لديها برامج للفهرسة أثناء النشر لكنها فى الوقت ذاته تُعد هذه التسجيلات الببليوجرافية الأولية. كما يمكن حصول الناشرين على بطاقات CIP إلكترونيا، إما من خلال استمارات متاحة عبر شبكة الإنترنت Online application، أو استمارات بيانات في ثلاث صيغ هي (rtf،word،pdf) حيث يستكملون بياناتها ثم ترسل إليهم التسجيلة الببليوجرافية ليقوموا بطباعتها خلف صفحة العنوان.

- انخفاض عدد الوكالات المسئولة عن إصدار الببليوجرافيات الوطنية الإلكترونية الجارية التي تهتم بطلب المساعدة من المجتمع المحلى أو الإقليمي أو الدولي لتطوير أنشطتها الببليوجرافية الوطنية والاستفادة من نجاحات وإخفاقات الآخرين في هذا الصدد، فلم يحدث ذلك إلا في خمس دول فقط.

• التعاون والتنسيق مع الناشرين والمكتبات على المستوى الوطني

- ارتفاع نسبة التعاون بين الناشرين والمكتبات الوطنية، ورغم ذلك ما زالت المكتبات الوطنية فى الدول العربية تعانى من مشكلة الوصول إلى تعاون الجيد وفعال يمكن أن يؤثر بدوره على صناعة النشر بهذه الدول، حيث اقتصر ذلك على المكتبة الوطنية الأردنية.

- اهتمام إحدى عشرة مكتبة وطنية بوضع أهداف للاستفادة من الميتاداتا للإنتاج الفكري الوطني في مجال النشر، إذ سوف يعود ذلك بالنفع على الناشرين الوطنيين وكافة أنواع المكتبات داخل الدولة. ومن أبرز النماذج على تعاون الناشرين ومكتبات بيع الكتب وتبادل الميتاداتا نموذج المركز الوطني الفنلندي ONIX والنموذج السويدي.

- قيام بعض المكتبات الوطنية المدروسة بدور استشارى تجاه جميع المكتبات بالدولة أو أنواع معينة منها أكثر من قيامها بالدور التنفيذي، حيث اقتصر ذلك على ثلاثة أنواع من المكتبات فى دولتين فقط.

السؤال الثانى: ما مدى تغير أهداف إعداد وإصدار "نشرة الإيداع" فى شكلها الإلكترونى؟

- لا توجد إشارة واضحة وصريحة ضمن أهداف دار الكتب والوثائق القومية المصرية وكذلك فى الخطة الإستراتيجية للدار فى الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٦ إلى إعداد وإصدار نشرة الإيداع سواء فى شكلها المطبوع أو الإلكترونى. كما لم يتم تعديل رؤية ورسالة إدارة الببليوجرافيا فى إصدار نشرة الإيداع فى إطار إطلاق قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لها، حيث لم تتضمن تغطية أنواع وأشكال أخرى من مصادر المعلومات التى لم تحظ بالتغطية فى نشرة الإيداع، أو إدخال أية تعديلات على التشريع الذى ينص على الإيداع القانونى.

السؤال الثالث: إلى أى مدى تغطى قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" الإنتاج الفكرى الوطنى المصرى بأشكال ونوعياته المختلفة؟، وكيف تؤثر البيئة الإلكترونية فى هذه التغطية؟

- تقتصر قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" على تغطية الإنتاج الفكرى المصرى من الكتب فقط سواء العربية والأجنبية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣ حيث تضم ثلاثة أنواع من أوعية المعلومات هى (الكتب التجارية- الكتب الحكومية- كتب الأطفال).

- اختلاف حجم الإنتاج الفكرى للكتب العربية المودعة بنشرة الإيداع عام ٢٠٠٨ بقاعدة البيانات الببليوجرافية البالغ حوالى ٤٩٥٥ كتابا عنه فى النسخة المطبوعة البالغ حوالى ٩٥٠٠ كتاب بفارق كبير هو ٤٥٤٥ عنوانا، وكذلك عام ٢٠٠٩ اختلف حجم الإنتاج الفكرى للكتب المودعة بقاعدة البيانات الببليوجرافية البالغ عددها حوالى ٩٦٤٨ كتابا عنه فى النسخة المطبوعة البالغ عددها حوالى ٩٧١٣ كتابا بفارق حوالى ٦٥ عنوانا. وبالتالى يتبين أن ثمة قصورا فى إعداد قاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع، وعدم الاهتمام بمراجعة البيانات الببليوجرافية التى تتضمنها النسخة المطبوعة وتطابقها مع قاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع. كما تبين تغير أعداد التسجيلات بقاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" فى السنوات الخمس محل الدراسة بالزيادة أو النقصان من حين لآخر.

- اختلاف أعداد الكتب التى تتضمنها قاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢ عن الأعداد المسجلة فى إحصائيتى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الثقافة وذلك رغم أن مصدر تلك البيانات هو إدارة الإيداع القانونى بدار الكتب المصرية، ومن ثم يتبين عدم قدرة دار الكتب على أداء الدور المنوط بها فى مجال الضبط الببليوجرافى الوطنى.

- صعوبة تقديم إدارة الإيداع القانونى بدار الكتب لمؤشرات إحصائية دقيقية وشاملة لأعداد الكتب التى تم نشرها خلال أى عام، وذلك نظرا لعدم التزام بعض الناشرين بالإيداع القانونى، ولعدم وجود قاعدة بيانات موحدة للناشرين تحصر الإنتاج الفكرى الصادر عنهم.

- وجود خلل بيِّن فى عملية الإيداع القانونى بدار الكتب وذلك مع دور النشر الكبيرة، فكيف الحال إذن مع دور النشر الأخرى؟، حيث تفاوتت التغطية بنشرة الإيداع خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٢.

السؤال الرابع: ما مدى نجاح قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الايداع" كمصدر للحصول على بيانات أوعية المعلومات الصادرة فى مصر بأشكالها المختلفة ؟

- لم نستطع التعرف على مدى نجاح قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" كمصدر لحصول المستفيدين على أوعية المعلومات نظرا لعدم إتاحة الموقع الإلكترونى لها أمامهم بصفة مستمرة وتوقفه عن العمل تماما فى أحيان أخرى، فضلا عن عدم إمكانية وصول المستفيد إلى الموقع الإلكترونى للنشرة عبر محركات البحث العامة المختلفة (Google, Yahoo, Bing). بالإضافة إلى عدم إتاحة قاعدة البيانات داخل قاعات الإطلاع بدار الكتب نظرا لعدم توافر أجهزة الحاسب الآلى المطلوبة لهذا الشأن. وقد لوحظ أن العاملين بها لا تتوافر لديهم أية معلومات عن صدورها فى الشكل الإلكترونى الجديد. كما تعانى "نشرة الإيداع" من عدم اهتمام دار الكتب بتحديد فئات المستخدمين لها ومتطلباتهم البحثية مثلها مثل الأنشطة الببليوجرافية والخدمات الأخرى التى تقدمها الدار.

السؤال الخامس: ما مدى تأثير البيئة الإلكترونية على مستويات الوصف والبيانات الببليوجرافية التى تقدمها "النشرة" لأوعية الإنتاج الفكرى المصرى التى تغطيها، وكذلك على أساليب أو تقنيات ومداخل استرجاع هذه البيانات؟

- اكتمال وصحة البيانات الببليوجرافية بالتسجيلات فى نشرة الإيداع لعامى (٢٠٠٨ و٢٠١١) ومطابقتها لمصادر المعلومات نفسها ومراعاتها لكافة قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية المستخدمة فى الوصف وذلك بنسب مرتفعة فى حقول المستوى الأول من الوصف الببليوجرافى، إلا أن تحقيق ذلك استغرق فترة طويلة قد يترتب عليها ارتفاع تكاليف إعداد النشرة وتأخر إتاحتها للمستفيدين فى الوقت المناسب مثلما حدث بالنسبة لنشرة عام ٢٠٠٨، الأمر الذى يثير العديد من التساؤلات عن مبررات ذلك. مع ضرورة أخذ كافة الملاحظات والأخطاء بالتسجيلات فى الاعتبار، حيث سيؤثر تراكمها على جودة التسجيلات الببليوجرافية خاصة فى ظل انعدام إجراء عمليات المراجعة لها من قبل مفهرسي الدار.

- يستطيع المستفيد الوصول إلى التسجيلات الببليوجرافية للكتب من خلال استعراضها أو تصفحها، حيث لا توجد واجهة تعامل Interface منفصلة خاصة بقاعدة بيانات نشرة الإيداع تمكنه من صياغة استفساراته البحثية، ومن ثم لا يمكن التعرف على كافة التقنيات والمداخل الاسترجاعية لتلك البيانات.

السؤال السادس: ما أنسب الأشكال لصدور الببليوجرافية الوطنية الجارية فى إطار البيئة الإلكترونية، وهل يمكن الاستغناء أو الإبقاء على أحد الأشكال فى مقابل الأشكال الأخرى؟

- لقد كان تأخر صدور أعداد نشرة الإيداع لعامى (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) فترة طويلة بداية لمرحلة توقف صدورها فى الشكل الورقى المطبوع، ومن هنا بدأت تفقد قطاعا عريضا من مستخدميها حيث يصعب تعاملهم مع قاعدة البيانات الببليوجرافية للنشرة، وهذا يطرح تساؤلا هو: هل تتخذ دار الكتب قرار إعادة إصدار الشكل المطبوع مرة أخرى إلى جانب الأشكال الإلكترونية مراعاة لهم؟ وقد قامت دار الكتب خلال هذه الفترة بمحاولات إتاحة النشرة فى أشكال إلكترونية أخرى إلى جانب الشكل المطبوع، إلا أنه لم يكتب لهذه المحاولة النجاح متمثلة فى إتاحة عدد واحد (عدد أكتوبر٢٠٠٧)

من الشكل المطبوع فى شكل ملف (PDF) على موقع الدار، أو إصدارها على قرص مدمج.

السؤالان السابع والثامن :-

- **ما أسباب تأخر و/أو توقف "نشرة الإيداع" وما العوامل المؤثرة فى ذلك؟**
- **ما أبعاد العلاقة بين إعداد وإصدار "نشرة الإيداع" وبين تطبيقات النظام الآلى المتكامل للمكتبات فى دار الكتب والوثائق القومية؟**

- تعقد خطوات الإعداد الفنى لنشرة الإيداع بدءا من إجراءات حصول الناشر على رقم الإيداع والترقيم الدولى الموحد حتى صدورها فى شكل قاعدة بيانات ببليوجرافية، بالإضافة إلى تكرار جهود الإعداد الفنى لها فى الإدارات المختلفة لشئون العمليات الفنية وعدم الاستفادة من التسجيلات الأولية ببرنامج الفهرسة أثناء النشر، واتباع الأساليب التقليدية فى عملية تسجيل الكتب المودعة وإعداد بطاقات وصف ورقية، حيث لم يُستفد من إمكانيات النظام الآلى المتكامل سيمفونى المستخدم بالدار فى هذا الصدد، بالإضافة إلى عدم وجود واجهة تعامل منفصلة للنشرة، فضلا عن عدم تفعيل بعض الخدمات المتمثلة فى مرفق المساعدة (Help)، وحفظ نتائج البحث بالطباعة والحصول على البيانات الببليوجرافية فى أى صيغة لاستخدامها فى إعداد الاستشهادات المرجعية، وكذلك توفير الارتباطات التشعبية (Hyperlink).

- وجود خلل بيِّن فى عملية الإيداع القانونى بدار الكتب الأمر وهو يؤثر سلبا على ظهور المطبوعات الصادرة عن ناشريها بالببليوجرافية الوطنية فى ذات سنة نشرها وبعدها بسنوات كثيرة، ومن ثم تأخر صدور نشرة الإيداع أو توقفها فى أحيان أخرى، حيث تبين أن فرض الغرامات المالية على الناشرين عقوبة غير مجدية خاصة أنه ليس لديهم أى حافز أو تسويق لمطبوعاتهم يدفعهم لإيداع عدد النسخ المطلوبة منهم، فهم يحصلون على أرقام الإيداع المخصصة لهم وبطاقات الفهرسة أثناء النشر، وعلى الجانب الآخر فإن دار الكتب لا تتوافر لديها آليات أو أحكام لتطبيق تشريعات الإيداع القانونى.

ثانيا: التوصيات

١- إعادة صياغة الرؤية والرسالة فى إصدار نشرة الإيداع المشار إليها، خاصة أنه لم يتم تعديل هذه الرؤية فى إطار إطلاق قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لنشرة الإيداع، على أن تضمن هذه الرؤية الجديدة تغطية أنواع أو أشكال أخرى من مصادر المعلومات لم تحظ بالتغطية فى نشرة الإيداع.

٢- أن تتضمن أهداف وإستراتيجيات دار الكتب المصرية هدفين أساسين، يتمثل الهدف الأول فى جمع وحفظ الإنتاج الفكرى المصرى المنشور داخل الدولة أو خارجها لكافة أشكال أوعية المعلومات عن طريق عملية الإيداع القانونى، أما الهدف الثانى فيتمثل فى التأكيد على مسئولية دار الكتب المصرية نحو الضبط الببليوجرافى، فهى تزخر بمصادر تمكنها من تحقيق ذلك.

٣- ضرورة التنسيق بين إدارة الببليوجرافيا وإدارتى الإيداع القانونى والفهارس بشأن إعداد وإصدار "نشرة الإيداع" بالاستفادة من إمكانيات النظام الآلى المستخدم "سيمفونى" فى هذا الصدد.

٤- إعادة هيكلة وظائف وحدة الحاسب الآلى وفصل الخدمات الببليوجرافية عن نشاط الحاسب الآلى، وتغيير مسمى إدارة الببليوجرافيا إلى "المركز الببليوجرافى" ومن ثم تتولى القيام بكافة الأنشطة الببليوجرافية بالدار، مع ضرورة دعمها بالموارد البشرية من خلال مجموعة من أخصائيى المكتبات والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المؤهلين لذلك.

٥- إقامة علاقات تعاونية بين دار الكتب المصرية والناشرين المصريين وسوق الكتاب المصرى للحصول على تسجيلات بالبيانات الببليوجرافية المبدئية لأوعية المعلومات الجديدة تكون على غرار تسجيلات CIP، وذلك فى إطار علاج مشكلة تأخر صدور نشرة الإيداع فى الوقت المناسب.

٦- قيام إدارة الفهارس بدار الكتب المصرية بمراجعة سياستها فى تطبيق البرنامج الوطنى المصرى للفهرسة أثناء النشر وذلك بالاتفاق مع الناشرين المصريين حول إعداد جدول زمنى مفصل لعملية الفهرسة أثناء النشر CIP، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على تسجيلات CIP إلكترونيا.

٧- وضع مشروع قانون جديد لـــ "الإيداع القانونى" حيث تبين من خلال التجربة أن قانون الإيداع المنفصل هو أكثر فعالية من التشريعات التى تشكل جزءا صغيرا من قانون آخر هو قانون حماية حقوق الملكية الفكرية.

٨- مراجعة اللائحة الداخلية لدار الكتب، خاصة ما يتعلق منها بإدارة الببليوجرافيا، وذلك لإدراج أنواع جديدة من مصادر المعلومات فى قاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية لنشرة الإيداع، خاصة أن تلك المصادر يتم إيداعها بالفعل.

٩- اتباع أسلوب الإيداع الإلكترونى لتمكين الناشرين من الحصول على رقم الإيداع وكذلك الترقيمات الدولية الموحدة، وذلك من خلال إنشاء موقع إلكترونى مخصص لهذا الشأن.

١٠- وضع إستراتيجية توضح المعايير والسياسات التى سوف تتبعها دار الكتب فى إيداع المصادر الإلكترونية سواء كانت مادية أو ديناميكية الشكل والمنشورات المتاحة عبر شبكة الإنترنت.

١١- قيام دار الكتب –بالتعاون مع المكتبات ومرافق المعلومات وغيرها- بتعريب التقنين الجديد للوصف الببليوجرافى لأوعية المعلومات (RDA)، حيث يجب أن يحل محل قواعد الفهرسة الأنجلو- أمريكية المستخدمة.

١٢- تكثيف الجهود نحو الاستمرار فى إعداد قائمة استنادية لأسماء المؤلفين القديمة والحديثة، وبالموضوعات كذلك، على أن تكون فى شكل إلكترونى.

١٣- أهمية قيام دار الكتب بدورها نحو أدوات العمل الفنية بتعريبها وتحديثها بصفة مستمرة ومنتظمة وإتاحتها إلكترونيا، بالإضافة إلى الاستفادة من أدوات العمل الفنية المتاحة إلكترونيا بالفعل مثل (Web Dewey –Cataloger's Desktop).

١٤- أهمية متابعة تطور العديد من المعرفات الجديدة لأوعية المعلومات مثل (المعيار الدولى للرقم المسلسل (ISSN-L)- المعيار الدولى الموحد للنص (ISTC)- الترقيم الدولى للأعمال السمعية و البصرية- الترقيم الدولى للأعمال الموسيقية (ISWC)- الترقيم الدولى للتسجيلات (ISRC)- المعيار الدولى المعرف للأشخاص أو الهيئات الاعتبارية (ISPI/ISNI))، وذلك من جانب دار الكتب.

١٥- ضرورة إسناد رقم الببليوجرافية الوطنية NBN لكل تسجيلة يتم إنشاؤها للببليوجرافية الوطنية "نشرة الإيداع".

١٦- الاعتماد على وثيقة النظم الآلية للمكتبات فى اختبار واعتماد أى من النظم الآلية المتكاملة التى سوف تستخدم فيما بعد فى إدارة أنشطة دار الكتب، خاصة مع ارتفاع نفقات التحول من نظام آلى لآخر.

١٧- إعداد واجهة تعامل منفصلة خاصة بقاعدة البيانات الببليوجرافية لنشرة الإيداع User Interface تمكن المستفيد من البحث داخلها، وذلك بتحديد الأسلوب المناسب لهم لصياغة الإستفسارات.

١٨- تحديد السمات الواجب توافرها فى نتائج البحث التى تظهر للمستفيدين، وتفعيل إمكانية حفظ النتائج بالطباعة أو إرسالها عبر البريد الإلكترونى، وهى إمكانية متاحة بالفعل بالنظام الآلى سيمفونى، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الحصول على البيانات الببليوجرافية فى أى صيغة للاستشهادات المرجعية.

١٩- صياغة مرفق المساعدة (Help) وفقا لمجموعة من الشروط التى تمكن المستفيد من البحث داخل قاعدة البيانات الببليوجرافية بسهولة ويسر خاصة أنه غير مفعل بالنظام الآلى.

٢٠- إجراء دراسة استقصائية للتعرف على فئات المستخدمين الحاليين والمتوقعين من نشرة الإيداع وتحديد احتياجاتهم البحثية، على أن تركز على النقاط المتعلقة بـــ (واقع استخدام المستفيدين- مستويات البحث ونقاط الوصول الأكثر استخداما- تقييم المستخدمين لكفاءة قاعدة البيانات الببليوجرافية- أهم الصعوبات التى تواجه المستخدمين فى استخدام القاعدة- اختلاف الصعوبات التى تواجه المستفيدين فى الاستخدام تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمى والتخصص).

٢١- إعداد خطة تسويقية لنشرة الإيداع بالتركيز على أساليب الترويج الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت دون الاقتصار على الأساليب التقليدية.

٢٢- تطبيق مؤشرات الأداء الصادرة عن قسم المكتبات الوطنية بالإفلا ومؤتمر مديرى المكتبات الوطنية الأوروبية لقياس فعالية قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" وتلبية احتياجات مستخدميها بجودة عالية.

٢٣- ضرورة أن تطلب دار الكتب المساعدة من المجتمع المحلى أو الإقليمى أو الدولى لتطوير الأنشطة الببليوجرافية الوطنية والاستفادة من نجاحاته وإخفاقاته فى إعداد وإصدار ببليوجرافياته الوطنية.

٢٤- ضرورة قيام الدار بدورها التنفيذى والاستشارى فى التنسيق بين مجموعة المكتبات ومرافق المعلومات على المستوى الوطنى للمشاركة فى مصادر المعلومات والاستفادة من الميتاداتا.

٢٥- تنسيق الإجراءات بين دار الكتب والمركز القومى للفنون التشكيلية والمركز القومى للسينما ومكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء لتخصيص ومنح أرقام الإيداع للمصادر المودعة لديهم وإتاحة بياناتها الببليوجرافية فى قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع".

٢٦- إقامة علاقات تعاونية بين دار الكتب والناشرين المصريين للاستفادة من الميتاداتا فى مجال صناعة النشر الوطنى.

٢٧- تبادل التسجيلات الببليوجرافية للإنتاج الفكرى الوطنى مع مؤسسات المكتبات ومرافق المعلومات على المستويين العربى والدولى.

٢٨- مشاركة دار الكتب فى أنشطة قسم الببليوجرافيا بالاتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) مع ضرورة إرسال استمارة تسجيل البيانات الخاصة بـــ "نشرة الإيداع" الببليوجرافية الوطنية المصرية الجارية National Bibliographic Register Template كما هو الحال مع الببليوجرفيات الوطنية لدول العالم الأخرى، ومؤتمر مديرى المكتبات الوطنية (CDNL)، فضلا عن أنشطة الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (اعلم).

٢٩- أن تكون قاعدة البيانات الببليوجرافية لـــ "نشرة الإيداع" والببليوجرافيات الوطنية الأخرى للدول العربية نواة لإنشاء مرفق ببليوجرافى عربى يكون على غرار المرفق الببليوجرافى العالمى OCLC، حيث يمكن يلعب دورا أساسا فى مجال الضبط الببليوجرافى العالمى.